

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2008/2
24 December 2008
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



شركة مراكز العالمية



الجمعية الاقتصادية اللبنانية



الإسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير - ر

اجتماع خبراء استشاري حول تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل النزاعات:
العبر المستخلصة والطريق إلى الأمام
بيروت، 11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008

موجز

ما زالت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعاني من آثار النزاعات والتوترات السياسية. ويطرح هذا الوضع تحديات كبيرة بوجه البلدان الأعضاء في الإسكوا في سعيها إلى بلوغ أهدافها الإنمائية، ومن هذه التحديات البطالة والفقر.

فانعدام الاستقرار والأزمات المتطاوله في منطقة غربي آسيا تستدعي انتهاج سياسات والقيام بتدخلات إنمائية مرنة تجاه النزاع والتوتر السياسي.

وبات تعزيز القطاع الخاص وقدرته على العمل والمثابرة والاستمرار في البلدان المتأثرة بالنزاعات يعتبر أكثر فأكثر محملاً كماً محتملاً للتنمية، بالنظر في أغلب الأحيان إلى الدور الأساسي الذي يؤليه في درء المداخل وإيجاد فرص العمل والتخفيف من أثر النزاع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكونه أداة فعالة لإقامة السلام.

لقد تناول اجتماع الخبراء، الذي نظّمته الإسكوا بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية اللبنانية وشركة مراكز العالمية (Marker Global)، موضوع مرونة القطاع الخاص في ظل الظروف التي تعيشها البلدان الأعضاء في الإسكوا. ونظر الاجتماع أيضاً في قدرة القطاع على الاستمرار كجهة فاعلة في ميدان التنمية، وتطرق للتحديات التي يواجهها هذا القطاع في المنطقة والأبعاد المالية والفنية لتدخله دعماً للأهداف الإنمائية. ووضع الاجتماع عدداً من التوصيات التي تهدف إلى اضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في الجهود الإنمائية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
3	4-1 مقدمة
	<u>الفصل</u>
3	14-5 أولاً - القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالنزاع: أهو من عوامل التنمية؟
4	14-11 القطاعات المرنة
5	25-15 ثانياً - التحديات التي تواجه البلدان التي تعاني من النزاعات في غربي آسيا
6	20-19 ألف - الفساد
7	25-21 باء - القطاع المالي
	ثالثاً - التصدي للتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في الظروف القاسية:
8	40-26 برامج التمويل
	رابعاً - معالجة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في الظروف القاسية:
10	49-41 الدعم الفني
12	65-50 خامساً - التوصيات
16 المرفق - قائمة المشاركين

مقدمة

- 1- ما زالت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعاني من آثار النزاعات والتوترات السياسية. حيث يطرح هذا الواقع تحديات كبيرة أمام البلدان الأعضاء في الإسكوا في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية ومن هذه التحديات البطالة والفقر. ويستدعي ذلك انتهاج سياسات وتدخلات إنمائية تصمد أمام النزاعات والتوترات السياسية.
- 2- وهذه السياسات والإجراءات هي ضرورة ملحة لأن عدم الاستقرار في المنطقة يميل إلى التمدد من بلد إلى آخر، ما ينعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة ككل.
- 3- وبات تعزيز القطاع الخاص وقدرته على العمل والاستمرار في ظل ظروف وطنية غير مستقرة ومتقلبة يعتبر محلاً محتملاً للتنمية، بالنظر إلى الدور الأساسي الذي يؤديه في أغلب الأحيان في درء المداخل وإيجاد فرص العمل والتخفيف من أثر النزاع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكونه أداة فعالة لإقامة السلام.
- 4- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن عروض ومداولات لأكثر من 20 خبيراً وصانع قرار شاركوا في اجتماع خبراء استشاري حول تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل النزاعات: العبر المستخلصة والطريق إلى الأمام. وقد نظمت الإسكوا هذا الاجتماع بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية اللبنانية وشركة ماركر العالمية (Marker Global).

أولاً- القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالنزاع: أهو من عوامل التنمية؟

- 5- شهدت منطقة غربي آسيا في العقود الأخيرة عدداً من النزاعات وحالات عدم استقرار سياسي، ونشوب حروب بمعدل حرب كبيرة واحدة كل عشر سنوات. فالحروب العربية الإسرائيلية العديدة، والقضية الفلسطينية المستمرة، والحروب الثلاث الكبيرة التي شهدتها الخليج العربي أثرت كلها سلباً على القدرات الإنمائية في المنطقة. وكذلك فإن المنطقة عرضة للتوتر السياسي الذي تثيره المصالح المحلية والدولية، ووجود نقاط جغرافية ساخنة عديدة، كما هي عرضة لويلات الإرهاب والتوتر الإثني والطائفي، مما يهدد استقرار عدد من البلدان، أو حتى استقرار المنطقة برمتها.
- 6- ويشهد تاريخ منطقة غربي آسيا على ضعف نظمها الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأدائها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وتتفاقم هذه الحالة في غياب الإصلاحات الفاعلة وبفعل المصالح الدولية والإقليمية والمحلية المتنافسة. لذا شهدت المنطقة زيادة في الهجرة غير المشروعة، وفي هروب رؤوس الأموال، والنمو الاقتصادي السلبي، والانتشار السريع للتوتر الإثني والطائفي والتطرف الديني. وتضاءلت الحلول لهذه المشاكل وبعيدت، وأما الموارد القليلة التي يمكن استعمالها لتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة فتخصيص للميزانيات العسكرية والأمنية.
- 7- وتنسم البلدان التي تعاني من النزاعات في المنطقة بخصائص عدة، منها مركزية صنع القرارات التي تهيمن عليها الاعتبارات السياسية والأمنية؛ وعدم كفاءة المؤسسات والخدمات العامة؛ والممارسات

الإدارية التي انقضت زمنها؛ واختلال العلاقة بين القطاع العام وأصحاب المصلحة الأساسيين كالقطاع الخاص. لذلك، تعجز النظم الوطنية السياسية والاجتماعية عن معالجة الخلافات السياسية المحلية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يزيد من احتمالات زعزعة الاستقرار أو حتى وقوع الاضطرابات الأهلية، وهذا بدوره يغذي الأداء السلبي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويتسبب بتفاقم الفقر والبطالة.

8- شهدت السنوات الأخيرة تغييراً في أنماط النزاعات الإقليمية، وحلت محل أشكال الحرب التقليدية نزاعات محلية طويلة الأمد. وتزيد هذه النزاعات من التحديات التي تواجه المواطنين في سعيهم إلى تأمين سبل عيشهم. وفي ضوء هذه الحقائق، تظهر الحاجة الملحة إلى بلورة مشاريع وبرامج إنمائية تتسم بالقدرة على التأقلم والصمود في ظل النزاعات وعدم الاستقرار السياسي.

9- وخلال السنوات الأخيرة، وُلِّحَ اهتمام كبير للدور الذي يحتمل أن يؤديه القطاع الخاص كأداة للتنمية، وبناء السلام، والتخفيف من حدة النزاعات، وتحسين الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. فللقطاع الخاص مصلحة راسخة في الحفاظ على الأمن وتعزيز كفاءة الإدارة في مؤسسات الدولة وخدماتها العامة، وتترسّخ يوماً بعد يوم نظرة الجهات الإنمائية الفاعلة إليه كمحاور هام، نظراً إلى ثقله الاقتصادي وتأثيره، وصلاته السياسية، ووفرة موارده المالية، ومهارات اليد العاملة فيه والصلة المحورية التي يؤمّنّها بين مختلف مستويات المجتمع.

10- وينبغي الإمعان في تحليل المساهمة التي يستطيع القطاع الخاص تقديمها للتنمية في ظلّ عدم الاستقرار، والدور السلبي الذي يحتمل أن تؤديه المؤسسات التجارية في المناطق والدول التي تشهد نزاعات. فالاقتصاد السياسي الذي يبرز خلال فترات النزاع أو عدم الاستقرار يمكن أن يعود في بعض الحالات بالفائدة على بعض الجهات النافذة في القطاع الخاص؛ وتغرق بعض تلك الجهات في الفساد والأنشطة الريعية، وتضع العراقيل أمام الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والحوكمة. فضلاً عن ذلك، ذهبت جهات في القطاع الخاص في بعض النزاعات إلى حدّ العمل على إفساد جهود بناء السلام، وإخراج المبادرات الرامية إلى توطيد أسس الدولة وبناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن مسارها الصحيح. كذلك عُرِفَ عن القطاع الخاص قيامه بتمويل بعض النزاعات. وتعتبر الحرب الأهلية في لبنان مثلاً واضحاً على الدور السلبي الذي يستطيع القطاع الخاص أن يؤديه في حالات النزاع، حيث لجأ بعض من نخبة المؤسسات التجارية تأخير مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية القائمة، الأمر الذي أضعف الدولة كثيراً وألّى في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب.

القطاعات المرنة

11- يمكن أن تؤثر بعض أنشطة القطاع الخاص تأثيراً إيجابياً على النزاعات، كما يمكن أن تتأثر بها بدرجات متفاوتة. فالمؤسسات التجارية ذات الرساميل الكبيرة والهيكل الإدارية المرنة التي تقيم خدمات حيوية تكون أكثر مرونة في مواجهة التأثير الاقتصادي السلبي الناجم عن النزاعات، كما أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المهن الحرة والعاملين في بيوتهم قادرون على الاستمرار لفترات أطول.

12- وأما المؤسسات الأكثر مرونة خلال النزاعات، فهي عادة المؤسسات العاملة في الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنتجات الغذائية، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية الحيوية، والقطاعات المصرفية والمالية، والقطاعات المرتبطة بالنزاعات، مثل قطاعي صناعة الأسلحة والأمن. وعلى سبيل المثال، استطاع المهندسون العراقيون إعادة بناء شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلد رغم استمرار العنف، وبضم قطاع الاتصالات هذا في الوقت الحاضر حوالي مئة ألف موظف. وبين العامين 2002 و2007، ارتفعت معدلات اختراق الأسواق في العراق بنسبة 270 في المائة، ويتوقع أن يسجل البلد بحلول العام 2013 واحداً من أعلى معدلات اختراق الأسواق في البلدان ذات الأسواق الناشئة كافة. وكمثال آخر، شهد القطاع المصرفي في فلسطين، ارتفاعاً في ودائع القطاع الخاص بنسبة 133 في المائة فبلغت ملياري دولار أمريكي بين العامين 1996 و2000. ونتيجة لسياسات الإقراض المحافظة التي تنتهجها المصارف في فلسطين لم تزد نسبة القروض المتعثرة عن 9 في المائة من الأصول؛ كما شهدت المصارف الفلسطينية معدلات سحب متدنية نسبياً ويعزى ذلك في جانب منه إلى ثقة المستهلك بالقطاع. فقد أبدت المصارف درجة من المرونة في فترات النزاع مستعينة بعدد من الوسائل منها فتح أبوابها فور رفع حظر التجول. وفي لبنان أيضاً، واصلت المصارف تقديم الخدمات إلى عملائها خلال الحرب اللبنانية-الإسرائيلية في العام 2006.

13- ومن القطاعات التي تصارع من أجل البقاء في فترات النزاع قطاعات السياحة، والاستيراد والتصدير، والعقارات والبناء، والسلع الاستهلاكية غير الحيوية، غير أن معدلات نجاحها في الاستمرار تعتمد اعتماداً شديداً على عدد من المتغيرات كالموقع، والحوافز المشجعة على المجازفة لتحقيق الربح، وطبيعة الصراع وحقيقته. كما تؤدي العوامل الإنسانية، كضرورة كسب الرزق، دوراً هاماً.

14- يؤدي القطاع غير النظامي دوراً كبيراً في اقتصادات البلدان التي تعاني من النزاعات حيث يميل إلى الأداء على نحو أفضل من أداء القطاع النظامي في الأزمات لأنه يفوقه من حيث المرونة والقابلية للنمو خلال النزاعات. فبين العامين 1998 و2005، وظف القطاع النظامي في البوسنة والهرسك 60 000 شخص، بينما ارتفع عدد العاملين في القطاع غير النظامي خلال الفترة نفسها من 200 000 إلى 500 000. وفي حالات عديدة، يمكن أن يشكل نمو القطاع غير النظامي في البلدان التي تعاني من النزاع الخطوة الأولى نحو الانتعاش، غير أن هذا الأمر يطرح تحديات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولترسيخ السلام. بيد أن تنمية القطاع غير النظامي ليست كلها نفعاً، فتتظلم هذا القطاع ضعيف ولا يحظى العاملون فيه بالحماية الكافية أو الأمن الوظيفي وقد يخضعون بسهولة لسيطرة الميليشيات والخارجين عن القانون.

ثانياً- التحديات التي تواجه البلدان التي تعاني من النزاعات في غربي آسيا

15- لا يزال القطاع الخاص، بل معظم أجزاء البنية الاجتماعية والاقتصادية، في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل السودان والعراق، يعتمد بشدة على النفط والدولة. ففي العراق، من المتوقع أن تستغرق محاولات إنجاز إصلاحات اقتصادية ترمي إلى خلق بيئة مؤاتية وإلى زيادة تنوع الاقتصاد بعض الوقت بسبب الاعتبارات الأمنية، والحاجة إلى مواصلة عملية المصالحة، وضعف مؤسسات الدولة، والتاريخ الطويل للدولة المركزية. أما السودان فيحتاج أيضاً إلى التحول من اعتماده على فرص العمل في القطاع العام والنظر في مختلف السبل المتاحة للقطاع الخاص لخلق فرص العمل. كذلك يحتاج السودان إلى مزيد من التنويع بعيداً عن القطاعات الاقتصادية المرتكزة على الموارد الطبيعية لكي يتمكن من تحقيق مزيد من النمو

الاقتصادي. أما القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها فهي تحسين القطاع التعليمي وربط العرض بالطلب في سوق العمل، لا سيما وأنّ الموارد البشرية الأفضل تأهيلاً ومهارة في القطاعين العام والخاص تساهم في نهاية المطاف في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر.

16- وفي فلسطين، يعمل القطاع الخاص في ظلّ أزمة اقتصادية متفشية ناجمة عن تدمير البنية التحتية الضرورية والقيود المفروضة على تحرّك الناس والسلع. كما لم تكتمل بلورة الإطار القانوني الذي ينظم عمليات القطاع الخاص مما يشكل، ومعه ضعف القضاء ومحدودية الوساطة المالية وضعف خدمات دعم المؤسسات التجارية قيوداً على قدرة القطاع الخاص على إنعاش الاقتصاد لإخراجه من حالة الركود.

17- ويمثّل الإبقاء على الاستثمار أحد أكبر التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في فلسطين. فالمستثمرون المحليون والأجانب في فلسطين يواجهون عدداً من القيود تتعلّق مثلاً بالحصول على المواد الخام، وإبرام عقود لخدمات النقل البري بأسعار معقولة، والتكليف مع الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل البري، وغياب الآليات اللازمة لتسوية المنازعات. والغريب في الأمر أنّ غالبية المؤسسات التجارية الفلسطينية أبدت رضاها عن توفر التمويل الخارجي بشروط معقولة، غير أنّ اهتمامها الأوّل يتركز على المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية. وأما احتياجات المستثمرين المتعلقة بتنمية أعمالهم التجارية فتتضمّن الحصول على التمويل الخارجي، وتدريب الموظفين المحليين، وإقامة علاقات جيدة مع الحكومة، وضمان تدفقات إضافية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين نوعية المنتجات، وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق.

18- ويشعر المستثمرون في فلسطين بالقلق أيضاً إزاء حركة النمو على المستوى الكلي، وغياب استراتيجية إنمائية مترابطة، وضعف الإطار القانوني والبنية التحتية المتصلة بالتجارة. وقد أظهرت دراسة العوامل المحركة للصناعة الفلسطينية أنّ معظم المؤسسات التجارية تابعة للقطاعات ذات القدرات التكنولوجية الضعيفة وانها تفتقر إلى المعرفة اللازمة لاختيار التكنولوجيا، وتكيف التكنولوجيا المستوردة وفقاً للاحتياجات المحلية، واستيعاب التكنولوجيا أكثر تعقيداً من خلال تطوير المنتجات. غير أنّ العقبة الأشد التي تعترض تنمية المؤسسات هي انشغالها بالاستمرار وبالتركيز على المشاكل اليومية بحيث لا يبقى لها سوى مجال ضيق لاستكشاف فرص طويلة الأمد.

ألف - الفساد

19- يعتبر افتقار القطاع العام إلى إدارة رشيدة تحدياً كبيراً يواجه القطاع الخاص في البلدان التي تعاني من النزاعات. ورغم أن هذه الظاهرة لا تقتصر على منطقة غربي آسيا، يبقى الفساد ظاهرة متفشية ويمثّل عائقاً لسير الأعمال التجارية بسهولة في المنطقة. فمتوسط نسب المؤسسات التي تدفع الرشاوى لتيسير معاملاتها التجارية في البلدان النامية يبلغ 35 في المائة.

20- ولا بد من الإشارة إلى أنّ الفساد لا يعني بالضرورة نمواً اقتصادياً سلبياً. فقد سجّل النمو الاقتصادي معدلات مرتفعة في بلدان معروفة بوجود الفساد والرشوة في قطاعها العام. لكنّ الكلفة الإضافية للقيام بالأعمال التجارية وتحويل الإيرادات الضريبية عن وجهتها يؤثران سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى ترسيخ السلام. فالفساد يؤدي إلى تكاليف إضافية للقيام بالأعمال التجارية ويمنع العديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة من دخول الأسواق، وقد يساهم في تفاوت المداخل والتأثير سلباً على الإنتاج. فضلاً

عن الرشاوى التي تُدفع من أجل تيسير المعاملات، تدفع بعض الشركات في المنطقة الرشاوى للتهرب من تسديد الضرائب، الأمر الذي يسبب بدوره خفض الإيرادات المطلوبة لتمويل إصلاحات القطاع العام وتهميش أصحاب المشاريع الحرة الذين لا يستطيعون تحمل كلفة الرشاوى.

باء - القطاع المالي

21- يؤدي القطاع المالي دوراً حاسماً في تيسير مرونة القطاع الخاص، لا سيما بالنظر إلى النمو الكبير الذي شهده هذا القطاع في السنوات الأخيرة. فالتغيرات الهيكلية السريعة التي جرت في الأسواق المالية العالمية تعود بفوائد كبيرة على متلقي الخدمات المالية بسبب انخفاض تكاليف الوساطة المالية انخفاضاً بارزاً ولأن إدارة المخاطر المالية والتحوط لها باتا الآن أيسر من ذي قبل.

22- ومع ذلك، أثار الإبداع المالي تحديات جديدة، أبرزها تزايد اعتماد المصارف على الأسواق المالية والسيولة المستمرة في الأسواق لتفادي المخاطر. وهذا يشكل ضغطاً إضافياً يؤثر على صلابة البنية التحتية للأسواق المالية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات الكبيرة في أحجام التداول وعلى مواجهة فترات اضطراب السوق وتعرّضها للضغوط.

23- وأما ازدياد التكامل بين أسواق رأس المال العالمية فيعني ازدياد احتمال أن تنتشر المشكلة المالية انتشاراً سريعاً عبر الحدود. وفي الأشهر الأخيرة، قام عدد من بلدان منطقة الإسكوا الغنية بالنفط بضخ سيولة في الأسواق لمواجهة آثار الانهيار المالي، غير أنه لا يعرف بعد تأثير ذلك على قدرتها على ضخ السيولة الضرورية أو المساعدات في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ورغم ضلّالة تأثير الاضطرابات المالية العالمية على الشرق الأوسط حتى الآن، لا يزال يخشى أن تطال آثار هذه الاضطرابات اقتصادات المنطقة. وأما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان الشرق الأوسط فيتوقع أن يسجل تراجعاً طفيفاً في فترة السنتين 2008-2009، وذلك من 6.5 في المائة إلى 6 في المائة (بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي). وتشهد معدلات التضخم ارتفاعاً شديداً وسريعاً في مختلف البلدان العربية، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه البلدان يعزز النشاط الاقتصادي فيها.

24- وتؤدي صناديق الثروة السيادية العربية دوراً يزداد أهمية في الأسواق المالية العالمية، وقد سجلت نمواً بنسبة 24 في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة (Global Insight, 2008). وأما مجموع الأصول التي تملكها هذه الصناديق فقد بلغ ترليون دولار أمريكي حتى نيسان/أبريل 2008، ويتوقع أن يبلغ 12 ترليون بحلول العام 2015 (Morgan Stanley, 3 May 2007). وصناديق الثروة السيادية العربية عرضة للمخاطر التي تواجه الشركات والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وقد استثمر بعضها ما يزيد على 40 مليار دولار أمريكي لإنقاذ عدد من المصارف المالية العالمية الموجودة في الخارج في أثناء أزمة القروض العقارية التي نشأت في العام 2007 (Global Insight, 2008).

25- واضطلعت المصارف الإسلامية بدور بارز في عالم المال، واستقطبت عدداً متزايداً من المستثمرين والعملاء. ونجحت هذه المصارف في ترسيخ حضورها في لبنان وفي عدد من البلدان العربية الأخرى، ومن بينها بيت التمويل العربي الذي تمكن من تطوير أنشطته في لبنان لكونه مؤسسة مستعدة للمجازفة خلال فترات عدم الاستقرار السياسي.

ثالثاً- التصدي للتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في الظروف القاسية: برامج التمويل

26- أعطت مؤسسة التمويل الدولية نموذجاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص يتناول الاحتياجات الإنمائية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. فالبلدان التي تشهد نزاعات تعاني في الغالب من ضعف الرقابة الحكومية وسرعة تغير الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية والتجارية، وتضطر لمواجهة الاحتياجات الإنسانية الطارئة والنقص في الموارد. وفي معظم هذه الحالات تواجه الدولة والجهات المانحة أولويات عديدة وموارد محدودة. وأما القطاع الخاص فغالباً ما يكون أكثر قدرة على الحركة في هذه الظروف، ويستطيع حشد الموارد بسرعة أكبر، ويكون في أكثر الحالات أفضل تجهيزاً لتقييم المخاطر ومعالجتها. كما يستطيع أن يكون أكثر كفاءة من حيث الكلفة وأكثر فعالية في إدارة الموارد.

27- وتهدف الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تقديم مشاريع أو خدمات تكون في العادة من مسؤولية القطاع العام. وفي هذا النموذج، يحدد القطاع العام الشروط ويضطلع بمسؤوليات الإشراف على المشروع، بينما يبني القطاع الخاص المنشآت ويدير الخدمات. ويسعى القطاع الخاص في هذه الشراكات إلى استرجاع استثماره وتحقيق الربح، بينما تسعى الدولة إلى عدم حصول القطاع الخاص على مكاسب غير منصفة.

28- ويسعى النموذج الذي وضعته مؤسسة التمويل الدولية إلى الاستفادة من مكاسب الكفاءة الناتجة عن مشاركة القطاع الخاص. وللشراكات بين القطاعين العام والخاص جوانب إيجابية، فهي تخضع لعملية التنافس، وتزيد الشفافية، وتعزز الكفاءة والابتكار لدى القطاع الخاص، وتضمن توزيع المخاطر والتحكم بها وتحويل مخاطر المشاريع نحو القطاع الخاص، وتساعد في تحسين مستويات الخدمات وزيادة الإيرادات. ومن الجوانب السلبية لهذه الشراكات شدة تعقيدها وارتفاع كلفة معاملاتها، وتجاوز كلفة الاقتراض حد التمويل العام، وسيطرة القطاع الخاص على الأصول العامة.

29- وتزداد أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بفضل العوامل التالية: (أ) تراجع التمويل العام المتوفر بسبب العجز أو التنظيم الضريبي الحذر؛ (ب) وتراجع رأس المال الخاص بسبب نفور المستثمرين من المخاطرة وقلة استعدادهم للمجازفة في الأسواق الناشئة؛ (ج) وضخامة الموارد المالية اللازمة لمشاريع البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية.

30- ويمكن أن تستفيد الاقتصادات المتأثرة بالآزمات من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأن بنيتها التحتية والاستراتيجية تحتاج إلى ترميم، خلافاً لسائر البلدان، ولأن حكوماتها مثقلة بأعباء مالية ضخمة، وفرص حصولها على التمويل قليلة واحتياجاتها إلى إعادة الإعمار والتأهيل كبيرة. ويمكن أن تساعد مؤسسة التمويل الدولية في التصدي لهذه التحديات بتأمين موارد عالمية تتيح انتعاشاً سريعاً وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذه الاقتصادات. ويمكن أن تؤدي الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص إلى توفير مزيد من الخبرات في إدارة مشاريع البنية التحتية وإتاحة فرص الحصول على التمويل وتعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل.

31- وأما وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف فهي مبنية على أساس مساعدة القطاع الخاص على مواجهة التحديات المرتبطة بالنزاعات وعدم الاستقرار. وتشجع هذه الوكالة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تزويد المستثمرين والمقرضين بتأمين غير تجاري (ضمانات ضد المخاطر)، وتقديم خدمات التوسط لتسوية الخلافات، وتساعد على إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمار حاضراً ومستقبلاً، وتقديم المعلومات عن فرص الاستثمار وشروط العمل في البلدان النامية.

32- ويشمل التأمين الذي تقدمه وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف القيود المفروضة على تحويل العملات وعدم قابلية العملة للتحويل، ونزع الملكية، والإخلال بالعقود، وتعطيل الأعمال التجارية. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التأمين يشمل أيضاً الحماية من الخسائر الناتجة عن تعرض الأصول الملموسة للأضرار أو اختفائها في أثناء الثورات، وأعمال التمرد، والانقلابات، وأعمال التخريب والإرهاب. ومن أجل الحصول على هذا التأمين، يجب أن يكون الهدف من هذه الأعمال المشار إليها آنفاً بلوغ أهداف سياسية.

33- وأحد الأمثلة على شركات التأمين المحلية هي الشركة اللبنانية "كفالات" التي تكفل قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مناطق هامشية في البلد والتي تكون غير مشمولة عادة بقروض المصارف التجارية. وتقدم "كفالات" برامج تأمين لعدد من القطاعات كالزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والصناعة. وفي حالة التخلف عن تسديد القرض، تغطي كفالات حتى 90 في المائة من قيمة القرض المستحق للمصارف. وخلال الحرب بين لبنان وإسرائيل في العام 2006، دعمت "كفالات" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إعادة جدولة الديون، ومنح مؤسسات القطاع الخاص فترات تأجيل. أما حالات التخلف عن تسديد القروض فلم تتعدّ عموماً 2 إلى 3 في المائة من إجمالي القروض.

34- وترتبط اقتصادات لبنان ومعظم البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة ارتباطاً وثيقاً باقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط بدورها مباشرة بالأسواق العالمية. ونظراً إلى هذه الصلات الوثيقة، يتوقع أن يكون تأثير الأزمة المالية العالمية تأثيراً كبيراً على البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة له على حد سواء. فقد بلغت خسائر أسواق الأسهم العربية نحو 460 مليار دولار أمريكي، وانخفضت قيمتها بنسبة 35 في المائة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2008. ومن المهم الإشارة إلى أن اقتصادات البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة تتصل اتصالاً مباشراً باقتصادات البلدان المنتجة للنفط.

35- وتمثل حوالات المغتربين مصدراً أساسياً من المصادر المالية في لبنان، وقد ساهمت بشكل كبير في مرونة الاقتصاد اللبناني في العقود الأخيرة. فتدفق الحوالات المالية إلى لبنان وغيره من البلدان غير مرتبط بالمخاطر السياسية، غير انه يرجح أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض هذه التدفقات. وقد سجلت الحوالات في لبنان نمواً بلغ متوسطه 20 في المائة بين العامين 2003 و2007. ويتوقع أن تستمر الحوالات في التدفق، إلا أن الأزمة المالية ستؤدي بلا شك إلى انخفاض في معدلات نمو الحوالات، الأمر الذي سيؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي في لبنان وفي سائر بلدان المنطقة.

36- ويتسم الوضع المالي في العراق بتدفقات كبيرة لرأس المال المتجه إلى الخارج ويتوفر مصادر تمويل داخلية، تضم برامج تمويل المشاريع الصغيرة التي تدعمها وزارة التخطيط. وتعزى قلة الاستثمار وضعف مؤسسات القطاع الخاص إلى مجموعة أسباب منها ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم وليس النقص في التمويل.

37- وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً هاماً جداً في البلدان التي تعاني من النزاعات. وفي العراق، ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها نظراً إلى مرونتها التشغيلية وقدرتها على استيعاب البطالة ومكافحة التضخم. ويمكن أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضاً من الحصول على تمويل من آليات التمويل المناسبة مثل برامج تمويل المشاريع الصغيرة.

38- وللدولة العراقية دور هام في رعاية ونشوء قطاع خاص سليم ومرن حيث يكون دور الدولة ضمان السلام والأمن، باعتبارهما شرطين ضروريين لتنمية القطاع الخاص، وتأمين حصول المواطنين العراقيين على الفرص لإعالة أنفسهم وأسرهم. وللدولة دور أساسي في دعم القطاع الخاص، وأن تضع لهذه الغاية إطاراً وأهدافاً واضحة وأن تحدد الثغرات أو المجالات التي تحتاج إلى التحسين. فترتيبات التعاون، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا تقوّض دور الدولة بل هي، على العكس، تعزز الأداء عبر تحسين الكفاءة. ويمكن أن تقيّم الهيئات الرقابية دعماً مفيداً للدولة عبر الإشراف على تنفيذ هذه الشراكات وما شابهها من العقود. فتدخل الدولة خلال الأزمات والنزاعات ضروري لتوجيه القطاع الخاص ودعمه، وينبغي إيلاء هذا النوع من التدخلات مزيداً من الاهتمام في المنطقة.

39- وأما الصعوبات في الحصول على الخدمات المالية فلا تواجه جميع البلدان المتأثرة بالأزمات. فالحصول على الأموال ليس بمشكلة كبيرة بالنسبة إلى القطاع الخاص في لبنان، حيث تشير التقديرات إلى إقراض بنسبة 120 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مستوى شبيه بالمعدلات الشائعة في البلدان المتقدمة. وقد أبدى القطاع المالي أيضاً مرونة كبيرة في فترات عدم الاستقرار السياسي. وفي السودان، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة مشاريع لتمويل القطاع الخاص مثل تقديم خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في دارفور وفي غيرها من مناطق البلد، وتنظيم برامج لبناء قدرات أصحاب المشاريع التجارية.

40- وعلى الرغم من تسجيل أسواق الأسهم انسحاب أعداد غير مسبقة من المستثمرين، إلا أن البعض يرى أن هؤلاء قد يعودون في نهاية المطاف إلى الأسواق الناشئة والقطاع المصرفي. ولا شك في أن كلفة الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أسواق أخرى ستسجل ارتفاعاً في المستقبل يعكس إعادة تقييم المخاطر. وقد أثرت الأزمة المالية سلباً على الصناديق السيادية والمستثمرين وأسواق الأسهم في بلدان عديدة في منطقة الإسكوا. وأما من الناحية الإيجابية، فقد قامت بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت بإنشاء برامج لضمان الودائع. وفي لبنان، تتمتع المصارف بمستويات عالية من السيولة بفضل النظم والسياسات التي يعتمد عليها المصرف المركزي. وللمصارف الإسلامية حصة كبيرة من السوق في المنطقة ولديها معدلات رسمة ضخمة. ومع ذلك، لم يظهر ويحدد بعد بشكل كامل أثر أزمة السيولة على القطاع الخاص في المنطقة.

رابعاً- معالجة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في الظروف القاسية: الدعم الفني

41- يتزايد شياً فشيئاً اعتبار بناء القدرات وسيلة هامة من وسائل تعزيز تنمية القطاع الخاص في منطقة الإسكوا. بيد أن هذا النوع من التدخلات يواجه تحديات عديدة، وقد طُبق حتى اليوم بطريقة مجزأة بدون أهداف واضحة أو مجموعة محددة من الأولويات، ولم تواكبه آليات مناسبة لضمان النوعية وتقييم النتائج.

42- وتقسم بنية برامج بناء القدرات عادة إلى ثلاث مراحل مستقلة هي: مرحلة التصميم التي تتضمن تقييم الاحتياجات وإشراك المستفيدين وتحديد أهداف وأولويات واضحة؛ ومرحلة التطبيق؛ ومرحلة تقييم النتائج. وبشكل عام، تشمل برامج بناء القدرات تصميم البرامج وتطويرها، ووحدات التدريب والتنفيذ، والحلقات الدراسية، وورش العمل، والمؤتمرات، والندوات، والزيارات الميدانية، وتوأمة المؤسسات، والتعلم الإلكتروني، وبوابات المعرفة، والإرشاد والتوجيه.

43- وتعتبر التدخلات المصممة خصيصاً لبناء القدرات وسيلة لتعزيز مرونة القطاع الخاص التي تؤدي بدورها إلى التنمية الاقتصادية التي تخفف بدورها من أثر النزاعات وتقلل احتمالات العودة إلى النزاع، وتولد إحساساً بالرفاه لدى الجميع، وبخاصة في أوساط السكان المتأثرين بالنزاعات.

44- ويمكن تطبيق أنواع عديدة من برامج بناء القدرات في أثناء النزاعات وبعدها، حيث يمكن أن يتضمن البرنامج بناء القدرات الشامل في فترة ما بعد النزاع الأنشطة التالية: التخطيط الاستراتيجي؛ والقيادة؛ والجودة التنظيمية؛ وإدارة الأداء؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وإدارة المالية العامة؛ ودور القطاع العام في التنمية الاقتصادية. أما خلال فترة النزاع، فيمكن إدراج المجالات أو الوحدات التالية ضمن برنامج لبناء القدرات بعد تقييم أسباب النزاع. ويمكن أن تتضمن هذه الوحدات إدارة الأزمات والحالات عدم اليقين؛ والعوامل التي قد تؤدي إلى نجاحات قصيرة الأمد كإبقاء على الاستثمار؛ وإدارة التدفق النقدي وتمويل المشاريع الصغيرة؛ والفعالية مقابل الكفاءة؛ والمهارات الضرورية مقابل المهارات الهامة.

45- ويمكن أن تتضمن عناصر بناء القدرات التي تركز على القطاع العام مبادرات لمكافحة الفساد، وإدارة المالية العامة، واللامركزية والحوكمة، وإدارة الموارد البشرية، وتنمية القطاع الخاص، والأطر القانونية والتنظيمية، وإدارة النزاعات.

46- ولتعد التقييم المنتظم لنتائج وحدات بناء القدرات عاملاً أساسياً في تحسين هذه الوحدات مواصلة تطويرها. ويمكن إجراء التقييم على ثلاثة مستويات: المستوى المؤسسي؛ والمستوى التنظيمي؛ والمستوى الفردي. أمّا الأدوات التي يمكن استعمالها على المستوى المؤسسي فهي التحليل الميداني وتحليل الجهات المعنية ومناقشات مجموعات التركيز. وأما أدوات التقييم على المستوى التنظيمي فتتضمن تحليل الوثائق، والتخطيط للتنمية الإقليمية، ومناقشات مجموعات التركيز، وأدوات تقييم القدرات التنظيمية، وتحليل الجهات المعنية، والتحليل الرباعي الذي يشمل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات. وأما الأدوات التي يمكن استخدامها في التقييم على المستوى الفردي فهي تحليل المهام والوظائف واحتياجات التدريب ومناقشات مجموعات التركيز.

47- وتختلف أنواع تقنيات بناء القدرات باختلاف أنواعها، ويمكن أن تضم الطرق التي تركز على المشارك (التعلم وليس التعليم)، والتعلم التجريبي، والمحاضرات، والتمارين، والطرق المرتكزة على المشاريع أو المتمحورة حول دراسات حالات، وتأدية الأدوار.

48- ويمكن أن يثبت الجمع بين بناء القدرات، والتدريب المهني، وبرامج القروض للمشاريع الصغيرة فائدته في إطار الجهود الرامية إلى إطلاق القطاع الخاص وتنميته وتعزيز هذه التنمية في المناطق الريفية. وقد انكبت جمعية إنماء القدرات في الريف على أنشطة مماثلة في مجال بناء القدرات في جنوب لبنان، حيث

أثبتت شفافيتها في التعامل مع المستفيدين والمانحين واستقلالها السياسي دوراً كبيراً في نجاحها. وجدير بالذكر أن 1 في المائة فقط من المستفيدين قد تخلّفوا عن تسديد قروضهم.

49- ومنظمة "بادر" هي منظمة أخرى من المنظمات غير الحكومية التي لا تتوخى الربح، وتعمل على تعزيز روح المبادرة في مشاريع تجارية حرّة في لبنان. وقد أسست في أواخر العام 2005 بمبادرة أطلقها 40 من كبار رجال الأعمال اللبنانيين الشباب. وتسعى "بادر" إلى بلوغ أهدافها من خلال التعليم والتمويل وبناء الشبكات. ويركز عنصر التعليم في مبادرات "بادر" على تعزيز قدرة الشباب على إنشاء المشاريع التجارية الحرة. وأما عنصر إقامة الشبكات فيسعى إلى تطوير فرص إقامة الشبكات داخل لبنان وفي أوساط الاغتراب اللبناني من أجل تيسير تنمية المؤسسات التجارية الجديدة (في مراحل الانطلاق) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأما العنصر المالي فيهدف إلى تيسير حصول هذه الأنواع من المؤسسات على رأس المال اللازم من خلال تطوير مشاريع ذات توجه مالي. والقطاعات الاقتصادية التي تستهدفها "بادر" هي قطاع الخدمات وقطاع التكنولوجيا وفئات الأعمال التجارية الابتكارية.

خامساً- التوصيات

• إصلاح خدمات القطاع العام وتحسينها ضروريان لإزالة العقبات التي تعترض مرونة القطاع الخاص، بما فيها الإجراءات الإدارية الطويلة وغير الفعالة، والفساد، والرشوة

50- يمكن أن يؤدي رفع الأجور في القطاع العام والضرائب على أرباح الشركات دوراً هاماً في الحد من الفساد. فالحاجة ماسّة إلى الإصلاحات المؤسسية التي تزيد الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، وإلى الحوافز المالية وغيرها من المزايا لموظفي القطاع العام من أجل الحد من اعتمادهم على الرشاوى للتمكن من تلبية متطلبات المعيشة.

51- وأما الإجراءات الإدارية التي تفتقر إلى الكفاءة وتشكل عبئاً ثقيلاً فتزيد كلفة القيام بالأعمال التجارية واحتمالات الفساد. ويمكن تبسيط هذه الإجراءات الإدارية وتقليص الإجراءات البيروقراطية الطويلة والمزعجة. فمبادرة "المكتب الجامع المتعدد الخدمات" المتاحة على الإنترنت تستحق النظر فيها لأنها تتطلب الحد الأدنى من الوقت والكلفة والجهد من المؤسسات التجارية من أجل الحصول على الخدمات الحكومية واستيفاء الشروط أو الأنظمة التي تضعها الدولة. فمن خلال تخفيض كلفة القيام بالأعمال التجارية، تساهم إصلاحات أنظمة الأعمال التجارية بشكل إيجابي في إيجاد فرص عمل جديدة واستقطاب استثمارات في مؤسسات تجارية جديدة وفي مشاريع أخرى.

52- ولا ينبغي أن يكون إطلاق مؤسسة تجارية جديدة مكلفاً، وأن تبقى المعاملات والشروط المتعلقة برأس المال المطلوب عند أدنى حدٍّ لها، وذلك لإيجاد بيئة مؤاتية للأعمال التجارية. وينبغي للأنظمة التي يتعين على الأعمال التجارية الامتثال لها أن تكون سهلة ومتدنية الكلفة؛ كما ينبغي لقوانين العمل ألا تشدد القيود على توظيف العمال الأجانب، وأن تكون الإجراءات الجمركية متدنية الكلفة وسريعة، وأن تكون تصفية المؤسسة التجارية مسألة بسيطة وسهلة. ومن المهم أيضاً توفير الأدوات المالية للمساعدة في أوقات الأزمات.

• التحدي الذي يواجهه القطاع المالي العربي هو المحافظة على المرونة من خلال وضع سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى السيطرة على ضغوط التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي

53- تتضمن التوصيات بشأن السياسة العامة التي تهدف إلى زيادة مرونة المصارف العربية في أوقات الأزمات الالتزام بالممارسات المصرفية السليمة، بدءاً من اللقاء الأول مع العميل (المودع/المقترض) ووصولاً إلى عمليات إدارة المخاطر التي تغطي مجمل أعمال المصرف. وينبغي معالجة التفاوت بين الخصوم القصيرة الأجل والأصول الطويلة الأجل بشكل دقيق. فإدارة المخاطر فعالة في حالة وجود أسواق نقدية ورأسمالية كفوءة وسيولة يمكن الاعتماد عليها.

54- وسوف يواصل القطاع المالي تأدية دور أساسي في دعم مرونة القطاع الخاص. فالتمويل الإسلامي لديه القدرة على التحوّل إلى شكل هام من أشكال التمويل بفضل رساميله الضخمة ومناعته في وجه الأزمات المالية.

• تعزيز النظم التربوية ومعالجة التفاوت بين التعليم والمهارات المطلوبة في سوق العمل ضروريان للتخفيف من أثر النزاعات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز مرونة القطاع الخاص

55- تتزايد الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية في المنطقة، وبخاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. فوجود موظفين أكثر مهارة وتدريباً يتيح للقطاعين العام والخاص فرصة تحسين قدراتهما وأدائهما ويمكنهما من مواجهة التحديات المرتبطة بالنزاعات وعدم الاستقرار على نحو أفضل.

• يجب أن تصبح المحافظة على الاستثمار في البلدان التي تعاني من النزاعات أولوية في هذه البلدان

56- تتطلب المحافظة على الاستثمارات إيجاد حلول معيّنة خصيصاً لمواجهة هذا التحدي، تأخذ في الاعتبار الخصائص والإطار المؤسسي لمؤسسات القطاعين الخاص والعام العاملة في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الاحتلال.

57- وينبغي اعتماد نهج متكامل من أجل خلق ترابط وثيق بين عمليات التدخل في الحالات الطارئة والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، والتركيز على القطاعات ذات الأولوية في مواقع محلية محدّدة وعلى ديناميكيات النمو لدى المستثمرين.

58- ويمكن النظر في اعتماد نهج تفاعلي ثلاثي المسارات يحدد الأهداف للقطاعات ذات الأولوية والواعدة. ويمكن أن يهدف هذا النهج إلى جمع رؤوس أموال استثمارية إضافية من المؤسسات القائمة للارتقاء بالمؤسسات المحلية إلى مستوى المعايير الدولية، لا سيما من حيث نوعية المنتجات وجني أكبر قدر ممكن من الفوائد العرضية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

59- يوصى باعتماد نهج متكامل للمحافظة على الاستثمارات في حالات النزاع. ولا ينبغي لهذا النهج أن يسعى إلى دمج الشركات العابرة للدول في اقتصاد البلد المضيف وحسب بل أيضاً العمل على خدمة مصالح المستثمرين الوطنيين. فالرعاية اللاحقة تعزّز بقاء الأعمال التجارية والاستثمارات وتوسيعها لإيجاد فرص

عمل ونواتج وفوائد غير مباشرة من خلال عامل المضاعفة والفوائد العرضية، كالشراء من مصادر محلية وتعزيز المهارات المحلية.

60- وتتضمن الأهداف المحيطة للنهج المتكامل للمحافظة على الاستثمارات على مستوى الصناعة ما يلي: تحسين فرص حصول المؤسسات المحلية على التمويل؛ وتعزيز القوانين والسياسات المؤاتية للمحافظة على الاستثمارات واجتذابها؛ وتطوير الصناعة تطويراً يركز على برامج ومبادرات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير الوصول إلى هذه البرامج، وإنشاء ائتلاف بين المؤسسات يضمن استدامة جهود التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وأما الأهداف على مستوى المؤسسات فيمكن أن تتضمن تحسين القدرات التكنولوجية وتعزيز الوصول إلى أسواق التصدير ومصادر الإمداد، ورعاية قدرة المؤسسات على المنافسة.

61- ويمكن إدخال عناصر استراتيجية في برنامج عمل وكالة لتشجيع الاستثمار بهدف ضمان الاستدامة. ويمكن أن تعتمد الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الفلسطينية نهجاً مماثلاً يتضمن الوظائف التالية:

(أ) خدمات الرعاية اللاحقة للاستثمار: يمكن أن تطلق الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار خدمات جديدة مثل إنشاء مجموعات الخدمات القطاعية الجغرافية، وإقامة الشبكات بين المؤسسات، وبرامج إقامة الروابط مع الشركات العابرة للدول الإقليمية والعالمية؛

(ب) تشجيع بلورة السياسات: يمكن للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار أن توسّع نطاق جهود الضغط والتأثير للترويج لوضع إطار قانوني للاستثمار، وتطوير المهارات وإيجاد حلول مبتكرة للوساطة المالية؛

(ج) جذب الاستثمارات: يمكن للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار أن تنظر في إعادة تصويب أنشطة تشجيع الاستثمار سعياً وراء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان وشركات عابرة للدول.

• يمكن لجهود بناء القدرات أن تعزز قدرة القطاع العام على دعم مرونة القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالنزاعات

62- تشكل جهود بناء القدرات المصممة خصيصاً لتعزيز أداء القطاع العام أداة هامة يتعين التوقف عندها. وأما نجاح أي عملية من عمليات التدخل هذه أو تأثيرها فيعتمد اعتماداً شديداً على وجود أهداف واضحة مثل: شرعية الحكومة، وإيجاد فرص العمل، ومعالجة الأسباب الأساسية للنزاعات، والعمل على استقرار الاقتصاد وتهيئة الظروف المؤاتية لنموه. وكما تشكل مراعاة السياق الذي تطبق فيه نماذج بناء القدرات، لا سيما طبيعة النزاع والمستوى الإنمائي للبلد، أيضاً عنصراً أساسياً. ومن المهم أيضاً أن يحظى البلد المضيف بملكية كاملة وأن تكون الغايات المحددة واقعية.

• يوصى بعمليات تدخل تجمع بين بناء القدرات، والتدريب المهني، وبرامج القروض البسيطة للمؤسسات الجديدة وأصحاب المشاريع الحرة من الشباب

63- يعتمد نجاح عمليات التدخل هذه على ما يلي: (أ) اختيار العملاء بعناية، من خلال المقابلات وإجراء تقديرات للقدرة النقدية للعائلة؛ (ب) ورصد المستفيدين وتدريبهم؛ (ج) الضغط الجماعي عبر البلديات.

64- ومن الضروري أن يصاحب هذه الاستراتيجية، لدى استهدافها أصحاب المشاريع الحرة من الشباب، مجموعة من برامج التعليم والتمويل وإقامة الشبكات لتجهيز المستفيدين بشكل أفضل.

• يجب إجراء دراسة شاملة حول تعزيز مرونة القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالنزاعات كنقطة لإعداد سياسات ملائمة وتنفيذ عمليات تدخل هادفة

65- إن وضع دراسة شاملة حول تعزيز مرونة القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالنزاعات يعتبر عملاً مهماً ويأتي في الوقت المناسب. وينبغي لهذه الدراسة أن تقيم التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في هذه البلدان، وأن تبحث استراتيجيات الاستمرارية، وتحديد مواطن الضعف في القطاعين العام والخاص، وتحاول اقتراح استراتيجيات للحد من الآثار السلبية للنزاعات وتوصي بعمليات تدخل من قبل الشركات عبر الوطنية والحكومات. وينبغي للدراسة أن تستند إلى الممارسات الفضلى في العالم كله والخبرات المتراكمة في داخل المنطقة.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

- السيد مهدي الحافظ
رئيس معهد التقدم للسياسات التنموية
وزير سابق للتخطيط والتعاون الإنمائي
ص.ب.: المربع منصور 6058
بغداد، العراق
هاتف: +9641 7400499
خليوي: +964 7902024828
خليوي: +964828 2524 790
بريد إلكتروني: cedidir1@yahoo.com
- السيد شربل نحاس
اقتصادي
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: cnbureau@dm.net.lb
www.charbelnahas.org
- وزارة التخطيط
السيد عبد الجبار عزيز
وزارة التخطيط
بغداد، العراق
هاتف: 7702741201
بريد إلكتروني: jabarr4@yahoo.com
- اتحاد رجال الأعمال العراقيين
السيد باسم انطون
عضو مجلس
اتحاد الصناعة العراقية
بغداد، العراق
هاتف: 7199999
خليوي: 07902343124
بريد إلكتروني: yazdia2003@yahoo.com
- وزارة الاستثمار
السيد عوض الكريم بله الطيب
وكيل وزارة
وزارة الاستثمار
الخرطوم، السودان
هاتف: 2491 83787194
فاكس: 83787192
بريد إلكتروني: hassko@maktoob.com
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني
السيد واني تومبي لاکو
المدير العام
سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي
الخرطوم، السودان
هاتف: +249 770157 183
خليوي: +249126367237
فاكس: +249798907 183
بريد إلكتروني: wntmb@yahoo.com.uk
- وزارة الاقتصاد الوطني
السيد جمال ابو فرحة
مدير ادارة التجارة والصناعة
رام الله، فلسطين
هاتف: 9702 9 2981214
خليوي: 970 598956021
فاكس: 9722 2981207
بريد إلكتروني: jamalf@met.gov.ps
- سفارة الجمهورية اليمنية في بيروت
السيد حسن عبد الواسع الإرياني
خبير
بئر حسن، بجانب نادي الغولف
ص.ب.: 114-5007
بيروت، لبنان
هاتف: 9611 852691/2
خليوي: 70-944971
فاكس: 9611 821610
- كفالات
السيد خاطر أبي حبيب
رئيس مجلس الادارة
مدير عام شركة كفالات
هاتف: 9611 1350111
بريد إلكتروني: kafalat@kafalat.com.lb

بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: NGhobril@byblosbank.com.lb
المركز اللبناني لسياسة الدراسات

السيد أسامة صفا
مدير المركز اللبناني للدراسات
بيروت، لبنان

برنامج شباب رجال الأعمال – بدر
السيدة جويل يزبك
منسق البرنامج
بدر برنامج شباب رجال الأعمال
بيروت، لبنان

هاتف: 1-612 500 9611 فرعي 5050

فاكس: 1-611 005 9611

بريد إلكتروني: jyazbeck@baderlebanon.com

رابطة لتنمية القدرات في الريف

السيد يوسف الخليل
مدير
رابطة لتنمية القدرات في الريف
بيروت، لبنان

هاتف: 9611 343306

بريد إلكتروني: ykhalil@bd.gov.lb

بيت التمويل العربي

الدكتور فؤاد مطراحي
المدير العام
بيت التمويل العربي
بيروت، لبنان

السيد إيلي أبو فاضل
مدير

العلاقات العامة والاعلام
بيروت، لبنان

هاتف: 9611 309777

خليوي: 9613 494400

فاكس: 9611 706923

بريد إلكتروني: eafadel@arabfinancehouse.com

الموقع: www.arabfinancehouse.com

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد
العربية

السيدة علا صيداني
باحث اقتصادي

بيروت، لبنان

هاتف: 9611 826021

فاكس: 9611 826020

العلامة العالمية

السيد كريستيان هندرسون
المدير الإقليمي
لندن، المملكة المتحدة

هاتف: 0044(0) 2081332704

خليوي: 0044(0) 275940 7913

بريد إلكتروني: c.henderson@markerglobal.com

www.markerglobal.com

مؤسسة التمويل الدولية

السيدة جوليا بوركل
مؤسسة التمويل الدولية
موظف عمليات أقدم
بيروت، لبنان

ص.ب.: 11-8577 بيروت، 2270 لبنان

هاتف: 9611 987800 + فرعي 248

خليوي: 9613 282 755

فاكس: 9611 800 986

بريد إلكتروني: jbrickell@ifc.org

www.ifc.org

MIGA

السيد نبيل فواز
مدير فريق العمليات
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 202 -8437-473

بريد إلكتروني: nfawaz@worldbank.org

كلية دبي للإدارة الحكومية

السيد طارق السيد حاتم
مساعد العميد التنفيذي للتعليم
كلية دبي للإدارة الحكومية
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971504405002

بريد إلكتروني: tarek.hatem@dsg.ae

بنك بيلوس

السيد نسيب جبرائيل
رئيس مجموعة بنك بيلوس
قسم البحوث والتحليل الاقتصادي

ص.ب.: 11-2837 بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: ola.research@gucciaac.org.lb

إدارة أمن المجتمع

السيد أحمد الترك
إدارة أمن المجتمع
المدير المالي السابق للضمان الاجتماعي
بيروت، لبنان
هاتف: 9611 811304

الرابطة الاقتصادية اللبنانية (LEA)

السيد جاد شعبان
بروفسور مساعد في علم الاقتصاد
كلية العلوم الزراعية والغذائية
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 9611 350000

بريد إلكتروني: jad.chaaban@aub.edu.lb

السيدة ريماء الترك العريس
بروفسور مساعد في المالية
الجامعة اللبنانية الأميركية
كلية التجارة

ص.ب.: 13-5053 بيروت، لبنان
بيروت، لبنان

هاتف: 9611 786456-786464 مقسم 1644
فاكس: 9611 603703-867098
بريد إلكتروني: rima.turk@lau.edu.lb

السيدة جورجينا مانوك
مساعد باحث

بيروت، لبنان

هاتف: 9613 747684

بريد إلكتروني: gjm02@aub.edu.lb

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة ماجا بوت
مستشار اقتصادي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السودان

الهاتف: +249 915030496

بريد إلكتروني: maja.bott@undp.org

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (APPU)

السيد محمود الخفيف
قائم بأعمال
تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
الأونكتاد

RM 10010 E، قصر الأمم المتحدة

جنيف 10، CH-1211 سويسرا

هاتف: 917 1382 4122

فاكس: 917 0274 4122

بريد إلكتروني: Mahmoud-elkhafif@unctad.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد طارق العلمي

مدير

قسم القضايا الطارئة والنزاعات

هاتف: 009611 978616

فاكس: 009611 981510

بريد إلكتروني: alamit@un.org

السيد يوسف شعيتاني

مسؤول أول للشؤون السياسية

قسم القضايا الطارئة والنزاعات

هاتف: 009611 978619

فاكس: 009611 981510

بريد إلكتروني: Chaitani@un.org

السيدة مها النخلاوي

مساعد باحث

قسم القضايا الطارئة والنزاعات

هاتف: 009611 978625

فاكس: 009611 981510

بريد إلكتروني: Nakhlawi@un.org

السيدة شادان جمال

مساعد إداري

قسم القضايا الطارئة والنزاعات

هاتف: 009611 978617

فاكس: 009611 981510

بريد إلكتروني: shadan.jamal@un.org

